

تحرك عاجل

تدهور الحالة الصحية لهيثم المالح

سجين الرأي هيثم المالح مريض للغاية، ولم يتناول أيّاً من الأدوية التي يحتاجها منذ 11 فبراير/شباط

منذ 11 فبراير/شباط لم تسمح السلطات للمعتقلين في سجن عدرا بالحصول على أدوية من أي مكان باستثناء صيدلية السجن، ولا يقبل هيثم المالح تناول أية أدوية سوى تلك التي تزوده بها عائلته لأنه يعتقد أن الأدوية المتوفرة في صيدلية السجن ذات نوعية رديئة.

وفي 22 فبراير/شباط، مثل المالح أمام قاض عسكري في دمشق ليواجه تهماً جديدة، هي "تحقير رئيس الدولة" و"دم الإدارات العامة". وقد استندت التهم إلى معلومات نقلها سجين محتجز بسبب ارتكابه جريمة غير سياسية. ولكن هيثم المالح قال إن المعلومات احتوت على أقوال "غير صحيحة بقصد الابتزاز" من قبل السجين.

ولم يُسمح لدبلوماسيين ومحامين إيطاليين يمثلان الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية دولية تهدف إلى تحسين مستوى حماية حقوق الإنسان، بحضور المحاكمة. وكان هؤلاء قد جاءوا من أجل مراقبة جلسة المحاكمة. كما لم يُسمح لزوجته، التي حضرت المحاكمة، بمصافحته أو التحدث معه. وعندما خرج من المحكمة قام أفراد الأمن بجرّه بعيداً عنها عندما تعانقا.

ووفقاً لأقوال أشخاص حضروا جلسة الاستماع، فقد كان هيثم المالح واهناً إلى حد أن صوته كان ضعيفاً للغاية. وكان قد فقد الوعي خلال الأسبوع الذي سبق جلسة الاستماع لأنه لم يتناول أدويته. وفي اليوم الذي تلا جلسة الاستماع، أسقطت التهم الجديدة بموجب عفو رئاسي عن السجناء المدانين بجرائم صغرى. بيد أن التهم التي وُجّهت إليه في 3 نوفمبر/تشرين الثاني ظلت قائمة.

إن الأوضاع في سجن عدرا متزدية. وينام هيثم المالح على فرشاة على الأرض في زنزانه مزدحمة، وهو يعاني من مرض السكري ومن النشاط المفرط للغدة الدرقية، ولم يتناول أية أدوية منذ 11 فبراير/شباط، مع أنه بحاجة إلى تناول أدوية لكلا المرضين بصورة منتظمة. وتزداد حالته الصحية تدهوراً، فالأشخاص الذين يعانون من السكري والغدة الدرقية ولا يتناولون الأدوية الخاصة بهما، يكونون عرضة لفقدان الوزن بشكل كبير والدخول في غيبوبة، وحتى الإصابة بمبوط في القلب وفشل كلوي. وخلافاً للمعتقلين الآخرين في سجن عدرا، فإن هيثم المالح عادة ما يكون برفقة أحد الحراس عند مقابلة طبيب السجن.

يرجى كتابة ملاحظات فوراً باللغات العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية أو بلغتك الخاصة تتضمن ما يلي:

- حث السلطات على إطلاق سراح هيثم المالح فوراً وبلا قيد أو شرط، لأنه سجين رأي احتُجز بسبب ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير، ليس إلا.

يرجى إرسال المناشدات قبل 9 أبريل/نيسان 2010 إلى :

الرئيس

بشار الأسد

القصر الرئاسي

شارع الرشيد

دمشق، الجمهورية العربية السورية

فاكس: +963 11 332 3410

المخاطبة: سيادة الرئيس

وزير الداخلية

معالي اللواء سعيد محمد سمور

وزارة الداخلية

شارع عبد الرحمن الشهبندر

دمشق، الجمهورية العربية السورية

فاكس: +963 11 222 3428

المخاطبة: معالي الوزير

يرجى إرسال نسخ إلى:

وزير الخارجية

معالي السيد وليد المعلم

وزارة الخارجية

أبو رمانة

شارع الرشيد

دمشق، الجمهورية العربية السورية

فاكس: +963 11 332 7620

المخاطبة: معالي الوزير

كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم. وإذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها. هذا هو التحديث الثالث للتحرك العاجل رقم: UA: 281/09 (MDE 24/027/2009). وللاطلاع على مزيد من المعلومات، أنظر الموقع:

تحرك عاجل

تدهور الحالة الصحية لهيثم المالح

معلومات إضافية

في 3 نوفمبر/تشرين الثاني وجّه قاض عسكري إلى هيثم المالح تهمة "نقل أنباء كاذبة" من شأنها أن "إضعاف الشعور القومي" و"ذم الادارة العامة". وترتبط هذه التهم بانتقاداته العلنية لانتهاكات حقوق الإنسان والفساد على أيدي المسؤولين السوريين، التي وردت في مقابلة أجراها عبر الهاتف مع قناة فضائية مركزها في أوروبا تدعى "تلفزيون بردى" في سبتمبر/أيلول.

وغالباً ما تشجع سلطات السجن المساجين المتهمين أو المدانين بتهم غير سياسية، على الإبلاغ عن السجناء السياسيين وسجناء الرأي. ففي 23 أبريل/نيسان أصدرت المحكمة العسكرية الجنائية الأولى حكماً بالسجن ثلاث سنوات إضافية على سجين الرأي كمال اللبواني، بسبب "نقل أنباء يعرف أنها كاذبة أو مبالغ فيها من شأنها أن توهن نفسية الأمة"، وذلك بموجب المادة 286 من قانون العقوبات. وقد أُضيف هذا الحكم إلى الحكم السابق، وهو السجن لمدة 12 عاماً، الذي كان المالح يقضيه بسبب دعوته إلى الإصلاح السلمي في البلاد. وقد استند هذا الحكم الجديد إلى شهادة سجين في زنزانتة بسجن عدرا، قال فيها إن كمال اللبواني عاد من إحدى جلسات الاستماع إبان محاكمته السابقة، وتحدث عن الحكومة باحتقار. وقد نفى كمال اللبواني هذه التهمة وقال إن السجناء المحتجزين بسبب جرائم غير سياسية يتعاونون مع سلطات السجن، التي كانت قد تجاهلت شكواه من أنه تعرض للاعتداء مرتين في السجن.

وفي 4 مايو/أيار 2009، جُلب سجين رأي آخر، وهو وليد البني، الذي يقضي حكماً بالسجن لمدة 30 شهراً بسبب مشاركته في إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، وهو ائتلاف لأحزاب سياسية غير مرخصة ومنظمات لحقوق الإنسان ونشطاء مؤيدين للديمقراطية من مختلف ألوان الطيف السياسي، ليمثل أمام المحكمة الجنائية في دمشق بتهمة جديدة، هي "نشر أنباء كاذبة"، وذلك بناء على شهادة سجين آخر. وفي 17 يونيو/حزيران 2009 أُسقطت التهمة الجديدة وُثِّرت ساحة وليد البني.

معلومات إضافية حول التحرك رقم: (MDE 24/004/2010) UA: 281/09 ، بتاريخ: 26 فبراير/شباط 2010